الرسالة الاخبارية

مجلس نواب الشعب

من 01 إلى 15 جويلية 2024 العدد: 26

لجنة التشريع تنظر في مشروعي القانونين المتعلقين بتنقيح بعض أحكام المجلّة التجاريّة

تعكف لجنة التشريع العام على دراسة مشروعي القانونين عدد 51 وعدد 60 لسنة 2024 المتعلّقين بتنقيح الفصول 410 و411 و412 من المجلة التجارية، وذلك في إطار استعجال نظر.

وقد شرعت اللجنة في دراسة مشروع القانون عدد 51 لسنة 2024 يوم 04 جويلية 2024، بعد أن أحاله إليها مكتب المجلس يوم 30 ماي 2024 تبعا لإيداعه من قبل الحكومة يوم 29 ماي. وقد استمعت في شأنه إلى كلّ من ممثّلي الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، وممثّلي كنفدرالية المؤسّسات المواطنة التونسية، وممثلي الاتحاد التونسي للمؤسسات الصغرى والمتوسطة.

وانطلقت لجنة التشريع العام في النظر في مشروع القانون عدد 60 لسنة 2024 يوم 12 جويلية بعد أن توصّلت به بتاريخ 11 جويلية 2024. وقد أشرف السيد ابراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب على اجتماع اللّجنة المخصّص للاستماع إلى ممثّلي رئاسة الحكومة وممثّلي وزارتي العدل والماليّة.

النواب يمارسون نشاطهم الرقابي

- عقد مجلس نواب الشعب جلستين عامتين يومي 03 و10 جويلية الجاري خصّصتا لتوجيه 12 سؤالا شفاهيا إلى أربعة من أعضاء الحكومة.

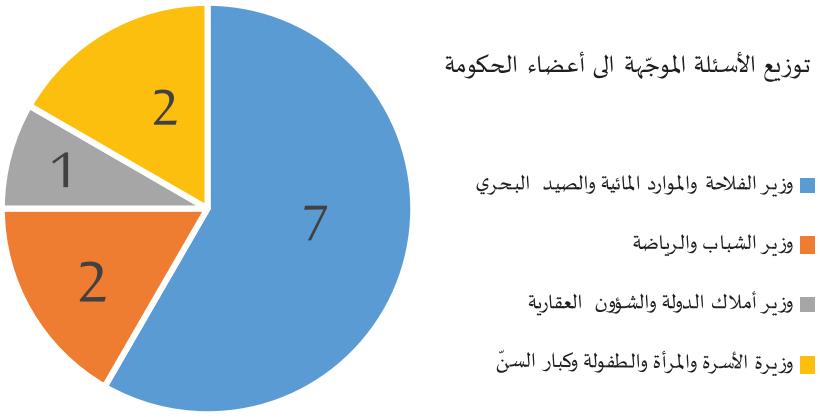

- أحال مكتب مجلس نواب الشعب خلال اجتماعيه يومي 04 و11 جويلية 2024، 138 سؤالا كتابيا.

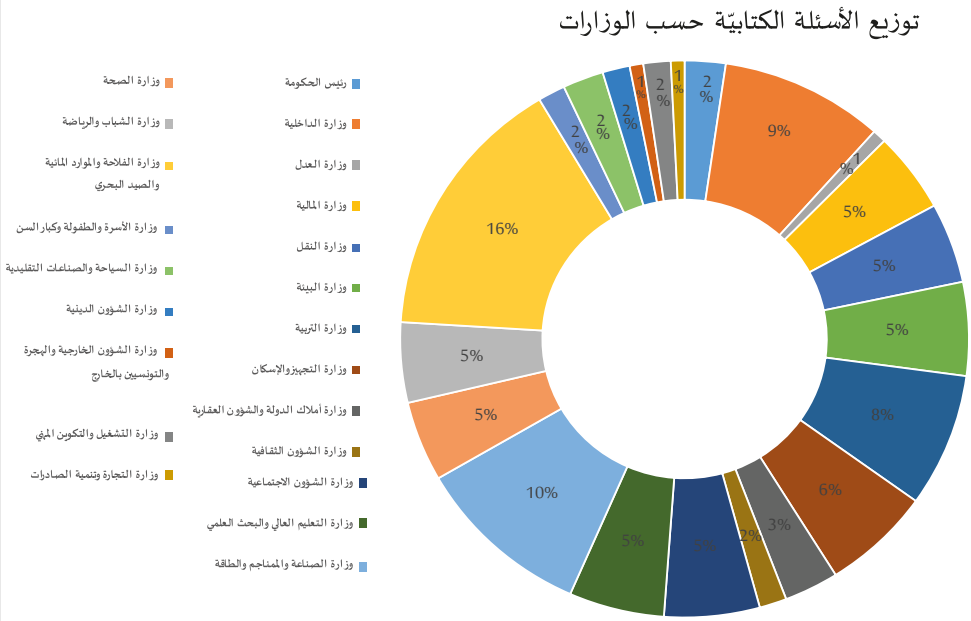

مجلس نواب الشعب في أرقام

12	اجتماعا عقدته اللّجان
03	من مكوّنات المجتمع المدني تمّ الاستماع إليهم في مستوى اللّجان
04	من أعضاء الحكومة تمّ توجيه أسئلة شفاهيّة إليهم
08	مبادرات تشريعيّة أحالها مكتب المجلس إلى اللّجان المعنيّة

اجتماعات اللّجان

تنقيح أحكام المجلة التجارية موضوع جلسات لجنة التشريع العام

استمعت اللّجنة يوم 15 جويلية 2024 إلى ممثّلي رئاسة الحكومة وممثّلي وزارتي العدل والماليّة بخصوص مشروع القانون عدد 51 لسنة 2024 المتعلّق بتنقيح الفصل 411 من المجلّة التجاريّة ومشروع القانون عدد 60 لسنة 2024 المتعلّق بتنقيح بعض أحكام المجلّة التجاريّة، وذلك تحت إشراف السيّد ابراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب.

.

وكانت اللّجنة قد تداولت خلال اجتماعها يوم 12 جويلية حول منهجية عملها بخصوص مشروعي القانونين المعروضين على أنظارها وضبط جلسات الاستماع في الغرض.

وقد استمعت اللّجنة يوم 04 جويلية 2024 إلى كل من ممثلي الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية وممثلي كنفدرالية المؤسسات المواطنة التونسية وممثلي الاتحاد التونسي للمؤسسات الصغرى والمتوسطة بخصوص مشروع القانون عدد 51/2024 المتعلق بتنقيح أحكام الفصل 411 من المجلة التجارية.

وأكد الضيوف موقفهم فيما يتعلق بجرائم الشيك دون رصيد داعين إلى ضرورة رفع العقوبة السجنيّة. واستعرضوا جملة من المقترحات لتضمينها صلب مشروع القانون بهدف معالجة ظاهرة الشيك دون رصيد وضمان حقوق جميع الأطراف.

وفي تفاعلهم أكّد النواب أن التنقيح يجب أن يضمن حقوق جميع الأطراف ذات العلاقة مع تحميل المسؤولية لكافة المتدخلين ، وإيجاد المعادلة الضرورية بين رفع العقوبة السجنية لجريمة إصدار شيك دون رصيد وبين ضمان حقوق جميع الأطراف في هذه العملية.

لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة
تعقد جلسة استماع إلى وفد عن وزارة الاقتصاد والتخطيط

استمعت اللّجنة يوم 05 جويلية 2024 إلى وفد عن وزارة الاقتصاد والتخطيط في إطار مواصلة النظر في مشروعي القانونين الأساسيين عدد 43/2024 و 44/2024 المتعلقين بالموافقة على النظام الأساسي لصندوق إفريقيا -50تطوير المشاريع وصندوق افريقيا 50 -تمويل المشاريع.

وأكد ممثلوا الوزارة دور الصندوق في دفع الاستثمار ببلادنا في قطاعات حيوية كمجال البنية التحتية والطاقة والطاقات المتجددة وتكنولوجيات الاتصال والنقل واللوجستيك والمياه والتطهير

ولاحظوا أنه لا يمكن الاستفادة من خدمات هذا الصندوق، المتمثلة خاصة في برمجة مهمات تشخيص المشاريع ودراسة فرص الاستثمار، إلا بعد مصادقة الدول الأعضاء على الأنظمة الأساسية لقسميه افريقيا -50تطوير المشاريع وافريقيا -50 تمويل المشاريع.

وثمن النواب في تدخلاتهم عمل وزارة الاقتصاد والتخطيط، واستفسروا حول عدد من المسائل المتصلة بمشروعي القانونين. كما تساءلوا عن تأثير عدد من المشاريع التي يمولها الصندوق على البيئة ومدى أخذ هذه المسألة بعين الاعتبار.

لجنة المالية والميزانية تنظر في عدد من المواضيع

- تداولت اللّجنة يوم 10 جويلية 2024 بخصوص التقرير الكتابي الوارد عليها من وزارة الاقتصاد والتخطيط حول مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على عقد التمويل المبرم بتاريخ 18 مارس 2024 بين الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي للاستثمار والمتعلق بالقرض المسند للجمهورية التونسية للمساهمة في إحداث خط تمويل لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة من أجل الإنعاش الاقتصادي. والذي طلبته اللجنة في جلستها المنعقدة يوم 11 جوان 2024 المخصصة للاستماع إلى كاتب الدولة لدى وزيرة الاقتصاد والتخطيط المكلف بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة.

وقررت اللجنة طلب الاستماع إلى وزيرة الاقتصاد والتخطيط لتقديم توضيحات حول مآل القرض الذي تحصلت عليه تونس من البنك الدولي للإنشاء والتعمير وعلى تطور المراحل النهائية المتعلقة بإمضاء الاتفاقية مع الوكالة الفرنسية للتنمية.

- نظرت يوم 04 جويلية 2024 في مقترح القانون المتعلق بتنقيح القانون عدد 13 لسنة 2023 المؤرخ في 11 ديسمبر 2023 والمتعلق بقانون المالية لسنة 2024، وفي مقترح قانون يتعلق بتيسير شروط وإجراءات الانتفاع بالامتياز الجبائي لعنوان السيارات المعدة خصيصا لاستعمال ذوي الإعاقة الجسدية.

أكّدت جهة المبادرة، بخصوص مقترح القانون عدد 13 سنة 2023، ضرورة التمديد في آجال العفو الجبائي والعمل على تحسيس وإجبار المطالب بالأداء على تسوية وضعيته في الآجال، مؤكّدين أنه إجراء يقتضيه الوضع الاقتصادي الراهن ويهدف إلى النهوض بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة والمتناهية الصغر إلى جانب توفير موارد إضافية في خزينة الدولة.

وفي تفاعله مع النواب، بيّن ممثل وزارة المالية أن العفو الجبائي الوارد بقانون المالية لسنة 2024 كان له آثار إيجابية مقارنة بالعفو المقرر سنة 2022 وذلك في عديد المستويات. وبين ممثل الإدارة العامة للأداءات من جهته أنه منذ صدور قانون المالية لسنة 2024 تولت الإدارة القيام بدور هام لضمان وصول المعلومة للمعنيين بها.

ثم نظرت اللجنة في مقترح القانون المتعلق بتسيير شروط وإجراءات الانتفاع بالامتياز الجبائي بعنوان الامتياز الجبائي بخصوص السيارات المعدة خصيصا لاستعمال ذوي الإعاقة الجسدية.

وتطرّقت جهة المبادرة خلال عرضها لهذا المقترح الى الأسباب والمبررات التي تمثل أبرز مقومات هذه المبادرة على غرار عدم ملاءمة الفصل 47 من قانون المالية لسنة 2023 لمقتضيات الفصل 4 من الأمر الرئاسي عدد 117 لسنة 2021. وخلال النقاش، أكد أغلب

النواب على ضرورة تبنّي المقترح والعمل على ترشيد الامتياز بوضع معايير واضحة في تعريف الإعاقة واتخاذ إجراءات صارمة في صورة تقديم معطيات خاطئة.

من جهتهم، عبر ممثلو وزارة المالية وممثلو الإدارة العامة للديوانة عن تفاعلهم الإيجابي مع مقترحات النواب وجهة المبادرة، وأكدوا على أخذها بعين الاعتبار وإمكانية إدراجها بمناسبة مراجعة الامر الترتيبي المنظم لهذه المسألة.

- استمعت اللّجنة يوم 03 جويلية 2024 الى كل من وزيرة البيئة، وكاتب الدولة لدى وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري المكلف بالمياه، والرئيس المدير العام للديوان الوطني للتطهير بالنيابة، حول مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على اتفاق الضمان عند أول طلب المُبرم بتاريخ 31 جانفي 2024 بين الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتنمية والمتعلّق بالقرض المسند لفائدة الديوان الوطني للتطهير للمساهمة في تمويل مشروع تحسين جودة المياه المستعملة والمعالجة لدعم مجابهة التغيّرات المناخية.

وأكّدت وزيرة البيئة البعد الاستراتيجي لمشروع هذا القانون، خاصة وأن المشاريع المتعلّقة بالتطهير تتصل بحقوق دستورية تتمثل في الحق في بيئة سليمة والحق في الصحة. واستعرض الرئيس المدير العام للديوان الوطني التطهير بالنيابة إنجازات القطاع إلى موفى سنة 2023 واستراتيجية الديوان. ثم استعرض برنامج الديوان في المخطط التنموي (2023-2025) المتعلّق ببرامج محطّات التطهير. من جهته، بيّن كاتب الدولة للفلاحة أن التطهير يندرج في إطار استراتيجية مياه 2050، كما تعرّض الى البرامج المستقبلية في مجال تحلية المياه والتصرف المندمج للموارد المائية.

وخلال النقاش، طلب النواب توضيحات حول عدد من المواضيع، وحول نتائج الدّراسات المتعلّقة بتجهيز 13 محطة بالطاقة الشمسية الفولطوضوئية. كما تعرضوا إلى عدد من المسائل المرتبطة بملف التطهير في عديد المناطق، و تطرقوا الى الإشكاليات المتعلّقة بمتابعة إنجاز شبكات التطهير ومحطات الضخ وتأثيرها على بعض المناطق الفلاحية المجاورة.

لجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة تنظر في مقترح قانون يتعلق بتشجيع مشاريع الهيدروجين الأخضر.

استمعت اللّجنة يوم 4 جويلية 2024 إلى جهة المبادرة حول مقترح قانون يتعلق بتشجيع مشاريع الهيدروجين الأخضر. وبيّن ممثلو جهة المبادرة أن مقترح القانون يتنزل في إطار خيار التوجه نحو الطاقات المتجددة باعتبارها طاقة نظيفة تساهم في خدمة التنمية المستدامة والاقتصاد الخالي من الكربون، كما عبّروا عن استعدادهم للاستفادة من المقترحات والملاحظات التي ستقدّمها اللجنة بغاية تحسين وتجويد صياغة نص مقترح القانون وإثرائه.

لجنة السياحة والثقافة والخدمات والصناعات التقليدية تعقد جلسات استماع حول مقترح قانون يتعلق بالفنان والمهن الفنية

- استمعت اللّجنة يوم 12 جويلية 2024 الى الوزير المكلف بتسيير وزارة الشؤون الثقافية، وقد بيّن الوزير انفتاح الوزارة على جميع ملاحظات و اقتراحات النواب، موضحا ان الوزارة بصدد العمل على إعداد مشروع قانون يتعلق بالفنان والمهن الفنية. وقدمت المديرة العامة للشؤون القانونية بالوزارة عرضا إلكترونيا تضمن ملاحظات حول مقترح القانون المتعلق بالفنان والمهن الفنية عدد 55/2023 ومشروع القانون الذي تشتغل عليه الوزارة حاليا.

- استمعت اللّجنة يوم 3 جويلية 2024 إلى خبراء حول مقترح القانون المتعلق بالفنان والمهن الفنية. وقد أشار الضيوف إلى غموض بعض فصول مقترح القانون خاصة في ما يتعلّق ببطاقة الاحتراف الفني والبطاقة المهنية للفنان، كما أكدوا ضرورة حوكمة إسناد الدّعم المالي للإنتاجات الفنية. كما تمّ التطرّق إلى موضوع التغطية الاجتماعية لمحترفي المهن الفنية باختلاف شرائحهم، والنهوض بالمهن الفنية، واقتراح بعث "صندوق الفنان".

لجنة الصحة وشؤون المرأة والأسرة والشؤون الاجتماعية وذوي الإعاقة تنظر في مقترح القانون المتعلق بصناعة المكمّلات الغذائية

استمعت اللّجنة يوم 10 جويلية 2024 إلى ممثلين عن المجمع المهني لصناعة المكملات الغذائية ومواد التجميل الجلدية التابع لكنفدرالية المؤسسات المواطنة التونسية. وقدّم ممثلو المجمع عرضا مصورا وشاملا حول صناعة المكملات الغذائية في تونس، مبيّنين أهميتها الاقتصادية وفق ما تبرزه الإحصائيات، واستعرضوا أهم الصعوبات التي تعترض القطاع.

وأكّد رئيس اللجنة أهمية المقترح المعروض باعتباره يهدف إلى سدّ فراغ تشريعي في مجال صناعة المكملات الغذائية. وطالب ممثلو المجمع بتقديم ملاحظات ومقترحات كتابية تستأنس بها اللجنة في مناقشة فصول مقترح القانون المعروض.

- خصّصت اجتماعها يوم 04 جويلية 2024 لضبط برنامج عملها للفترة القادمة. وقد تمّ الاتفاق على الجهات التي ستستمع اليها اللجنة في اطار إبداء الراي بخصوص مقترح القانون المتعلق بصناعة المكملات الغذائية، وبشأن دراسة مقترح القانون المتعلق بسنّ أحكام استثنائية لتغطية الحاجيات الوطنية في مجال طب الاختصاص.

وتداول أعضاء اللجنة حول بعض المشاكل المتعلّقة بقطاع الصحة. بالاضافة إلى الاتفاق على القيام بعدد من الزيارات الميدانية في بداية الدورة النيابية القادمة، وبرمجة يوم دراسي للنظر في مختلف الإشكاليات الخاصة بالمنظومة الصحية والمنظومة الاجتماعية بحضور الوزراء المعنيين.

لجنة تنظيم الإدارة وتطويرها والرقمنة والحوكمة ومكافحة الفساد تواصل النظر في مقترحيْ قانونين وتتداول بشأن مشروع قانون يتعلّق بعطل الأمومة والأبوّة

تداولت اللّجنة يوم 10 جويلية 2024 بخصوص إحالة مشروع قانون يتعلّق بعطل الأمومة والأبوّة (عدد 56/2024) على اللجنة، مع طلب استعجال النظر. وتطرّق أعضاء اللّجنة إلى مسألة اولوية النظر في المبادرات التشريعية وفق النظام الداخلي والدستور، مؤكّدين أن هدف اللجنة هو الوصول إلى صياغة نص قانوني يخدم مصلحة المرأة والطفل والاسرة.

وكانت اللّجنة قد شرعت يوم 03 جويلية 2024 في مناقشة فصول مقترح القانون 13/2024 المتعلّق بتنظيم عطلة الأمومة والأبوة والوالدية في القطاعين العام والخاص بعد أن ضمنته مقتضيات مقترح القانون عدد 16 /2024 المتعلق بتنقيح واتمام القانون عدد 112 لسنة 1983 المؤرخ في 12 ديسمبر 1983 والمتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات العمومية المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية، وذلك لاشتراك مقترحيْ القانونين من حيث المضمون.

كما ناقشت اللّجنة منهجيّة دراسة مقترح القانون عدد 36/2024 المتعلق بالأمن السيبراني. وتم اقتراح تنظيم ورشة عمل خلال الفترة المقبلة تضم جميع الأطراف المتدخلة وبحضور جهة المبادرة وذلك بهدف مزيد تعميق النظر في الموضوع من جميع جوانبه.

جلسة عمل مشتركة بين لجنتي الصحة والمالية ووفد عن منظمة الصحّة العالميّة

عقدت لجنة الصحة وشؤون الأسرة والشؤون الاجتماعية وذوي الإعاقة ولجنة المالية والميزانية يوم 11 جويلية 2024 جلسة عمل مع خبراء وممثلين عن المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط، وممثلين مكتب المنظمة بتونس.

وقد تناولت هذه الجلسة موضوع دور البيانات في صناعة القرارات وموضوع مكافحة التدخين، وترأسها السيد نبيه ثابت رئيس لجنة الصحة والسيد عصام شوشان رئيس لجنة المالية.

وأبرز أعضاء الوفد الممثّل لمنظمة الصحة العالميّة استعداد المنظمة للتعاون مع أعضاء مجلس نواب الشعب، باعتبارهم ممثلين لمختلف الفئات والجهات، وذلك من خلال تحديد الاحتياجات للنهوض بالتشريعات في علاقة بالمجال الصحّي. كما أكدوا أهمية حشد الجهود وتعزيز الحوار بين الباحثين وصنّاع القرار لتحديد الأهداف استنادا إلى بيانات صحيحة وواقعيّة.

من جهتهم تطرق عدد من النواب الى عدم تطابق الخطاب الذي تقدّمه المنظمات العالمية مع الواقع، داعين إلى التواصل المباشر مع أهل الميدان للاطلاع على حقيقة الوضع والتخلّي عن الشعارات. كما تطرقوا إلى غياب المنظومات الوقائية وعدم تدخل المنظمة في هذا المجال.

وفي جانب آخر من هذا اللقاء، قدمت ممثلة مكتب منظمة الصحة العالمية بتونس، عرضا حول مكافحة التدخين في تونس "الواقع والتحديات"، قدمت خلاله عديد الأرقام والمؤشرات فى علاقة بهذه الظاهرة.

وتفاعل النواب الحاضرون مع العرض الذي تمّ تقديمه مؤكّدين الإجماع على خطورة ظاهرة التدخين وضرورة وضع الآليات الكفيلة بالحدّ منها.

النشاط الخارجي

مجلس نواب الشعب يشارك في الدورة العادية للبرلمان العربي

شارك وفد من مجلس نواب الشعب ضم السادة أيمن نقرة وأيمن البوغديري ومحمد اليحياوي وماهر الكتاري في أشغال الدورة العاديّة للبرلمان العربي، وذلك يومي 11 و13 جويلية 2024 بالقاهرة.

مجلس نواب الشعب يشارك في أشغال الدورة 49 للمجلس البرلماني للفرنكوفونية

شارك وفد من مجلس نواب الشعب ضمّ السيدة أمال المؤدب رئيسة الفرع التونسي بالمجلس البرلماني للفرنكوفونية، والسادة عمر البرهومي، وفتحي رجب، وعصام البحري الجابري، ومحمد ضو، في أشغال الدورة 49 للمجلس البرلماني للفرنكوفونية التي انعقدت بمونتريال من 6 إلى 9 جويلية 2024. وقد شارك أعضاء الوفد في اجتماعات اللجان القارة الأربعة، وفي أشغال شبكة النساء البرلمانيات والجلسات العامة.

الجلسات العامّة

10 جويلية 2024

توجيه 07 أسئلة شفاهية إلى وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري من قبل السادة النواب منال بديدة وعبد العزيز شعباني ومحمد أمين مباركي وبسمة الهمامي ويوسف التومي وريم المعشاوي وعبد الجليل الهاني.

09 جويلية 2024

- المصادقة على مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على اتفاق الضمان عند أول طلب المُبرم بتاريخ 31 جانفي 2024 بين الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتنمية والمتعلّق بالقرض المسند لفائدة الديوان الوطني للتطهير للمساهمة في تمويل مشروع تحسين جودة المياه المستعملة والمعالجة لدعم مجابهة التغيّرات المناخية بـ 111 نعم 05 إحتفاظ و05 رفض.

- المصادقة على مشروع قانون يتعلّق بتنقيح بعض أحكام مجلة المرافعات والعقوبات العسكرية وإتمامها (عدد 29 / 2024) بـ 114 نعم 03 إحتفاظ و01 رفض.

03 جويلية 2024

- المصادقة على مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية التمويل المبرمة بتاريخ 16 ماي 2024 بين الدولة التونسية ومجموعة من البنوك المحلية لتمويل ميزانية الدولة برمته بـ 85 نعم 18 إحتفاظ و05 رفض.

- توجيه أسئلة شفاهية إلى كلّ من وزير الشباب والرياضة (02)، وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية (01)، وزيرة الاسرة والمرأة والطفولة وكبار السن (02).

وقد توجّه بالأسئلة الشفاهيّة النواب ريم الصغيّر وسيرين مرابط وشفيق زعفوري وبسمة الهمامي وطارق الربعي.

النشاط الأكاديمي

ورشة عمل حول "عطلة الأبوة : الآثار الاجتماعية والاقتصادية وحالة التقدم في المنطقة"

نظم مجلس نواب الشعب بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة يومي 12 و13 جويلية 2024 بمدينة طبرقة ورشة عمل بعنوان"عطلة الابوة:الاثار الاجتماعية والاقتصادية وحالة التقدم في المنطقة"، شارك فيها نائبا رئيس مجلس النواب السيدة سوسن المبروك والسيد الانور المرزوقي، وعدد من النواب من مختلف الكتل واللجان. وتدخل خلالها خبراء وباحثون دوليون.

وتندرج هذه الورشة في إطار تعميق البحث والحوار حول مقترح القانون عدد 13/2024 المتعلق بتنظيم عطل الأمومة والابوة والوالدية الذي تقدمت به مجموعة من النواب.

وأكد السيّد الأنور المرزوقي نائب رئيس مجلس نواب الشعب خلال مداخلته أن هذه الورشة تتنزل في سياق جهود مجلس نواب الشعب المستمرة لتعزيز المساواة بين الجنسين وتطوير السياسات التي تدعم التوازن بين الحياة المهنية والحياة الأسرية. وبين أن عطلة الأبوة تُعتبر خطوة هامة نحو تحقيق توزيع أكثر عدالة للمسؤوليات الأسرية بين الجنسين، بما يساهم في تعزيز مشاركة المرأة في سوق الشغل وتحقيق التنمية .

وذكّر نائب رئيس مجلس نواب الشعب بالتشريعات التي تنظم عطلة الأمومة والتي تهدف إلى حماية حقوق الأمهات العاملات وضمان سلامتهن وصحتهن أثناء فترة الحمل وبعد الولادة.

كما استعرض خصوصيات المبادرة التشريعيّة مؤكدا أن صياغة هذا المشروع تهدف إلى ملاءمة القانون مع المعايير الدولية.

ثمّ دار نقاش ثري حول التفاصيل التقنية بالنسبة للتجارب المقارنة، ومدى قابلية الاستئناس بها في سَنّ المبادرة التشريعيّة المعروضة. وشدد المتدخلون على ضرورة تنظيم عطل الوالدية للأب والأم في حالة الوضعيات المهنية الهشة مع التشديد والإجماع على توحيد هذه العطل الوالدية سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص.

وأكد المتدخلون أهمية اعتماد مقاربة شاملة لاعتماد عطلة الأبوة على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية ولا سيما النفسية من حيث استقرار الأسرة، و كذلك التربوية لإنشاء أسرة متوازنة ومتماسكة.

وفي جانب آخر من أشغال هذه الورشة قدم النائب يوسف طرشون عرضا ضافيا عن مقترح القانون المعروض على أنظار لجنة تنظيم الإدارة وتطويرها والرقمنة والحوكمة ومكافحة الفساد.

يوم دراسي برلماني حول "تطوير منظومتي التعليم التقني والمهني"

نظّمت الأكاديمية البرلمانية لمجلس نواب الشعب يوم 08 جويلية 2024 بمبادرة من لجنة التربية والتكوين المهني والبحث العلمي والشباب والرياضة، يوما دراسيا برلمانيا حول "تطوير منظومتي التعليم التقني والمهني"، أشرف عليه السيد ابراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب، وذلك بحضور كل من السيدة سلوى العباسي وزيرة التربية والسيد لطفي ذياب وزير التشغيل والتكوين المهني، ونائبي رئيس المجلس السيدة سوسن مبروك والسيد الأنور المرزوقي، والسيد فخر الدين فضلون رئيس لجنة التربية والتكوين المهني والبحث العلمي والشباب والرياضة، كما حضر هذا اليوم الدراسي عدد هام من النواب ومن إطارات وزارات التربية، والتشغيل والتكوين المهني، والتعليم العالي والبحث العلمي.

وأبرز السيد ابراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب في كلمته الافتتاحية، أهمية ملف منظومتي التعليم التقني والمهني باعتباره أصبح الشغل الشاغل لكافة مكوّنات المجتمع. وبيّن أن هذا اللّقاء يندرج في إطار العمل الأكاديمي للبرلمان ويمثّل أيضا فضاء للحوار بين كفاءات الوظيفة التنفيذيّة والنواب المشرّعين بهدف تحقيق التفاعل الإيجابي بين الوظيفتين خدمة للمصلحة العليا للوطن.

من جهتها نوّهت السيدة سلوى العباسي وزيرة التربية بالدّور المحوري لمجلس نواب الشعب على الصعيدين السياسي والاجتماعي، مبرزة أنّ المجلس شريك فعلي للحكومة في تحقيق أهدافها ومطامحها. كما ثمّنت مبادرة تنظيم هذا اليوم الدراسي الذي يجعل من المجلس، بالإضافة إلى دوره التشريعي، منبرا للتفكير وبلورة الحلول. وبيّنت أهميّة طرح مسألة العلاقة بين التعليم والتكوين في هذه المرحلة، ضمن مسار إصلاحي شامل وفي إطار مقاربة مجتمعيّة.

وبيّن السيد فخر الدين فضلون، رئيس لجنة التربية والتكوين المهني والبحث العلمي والشباب والرياضة، أن هذا الموضوع يندرج ضمن مسار الإصلاح الشامل للتعليم في تونس. كما أكّد أنّ تطوير منظومتي التعليم التقني والتكوين المهني من شأنهما التأسيس لعمليّة إصلاح مجدية والإسهام في تحقيق الرّخاء الاقتصادي وفتح الآفاق، مبرزا أهميّة حوكمة التعليم لتجاوز عديد الإشكاليات والظواهر. وقدّم السيد فخرالدين فضلون مقترح اللجنة حول احداث مسار التأهيل للخدمات التقنية.

وأفاد السيد لطفي ذياب وزير التشغيل والتكوين المهني بأن الوزارة انطلقت في تحديد وبلورة مخرجات الاستشارة الوطنية التي أطلقها رئيس الجمهوريّة تحت عنوان "من أجل نظام جديد للتربية والتعليم"، وفي ضبط التصوّرات والأولويات لتطوير قطاع التكوين المهني.

ثم قدّم ممثّل وزارة التربية عرضا عن تطوير منظومتي التعليم التقني والمهني. ثم استعرض تصوّر الوزارة لتطوير التعليم بالمدارس الإعدادية التقنية ومسالك التكنولوجيا بالتعليم الثانوي الذي تمّ وضعه على ذمّة المجلس الأعلى للتربية لإقراره. كما تطرّق إلى عوامل ضعف التعليم المهني والتقني.

وقدّم ممثّل وزارة التشغيل والتكوين المهني، عرضا مفّصلا عن مخرجات الاستشارة الوطنيّة للإصلاح تحت عنوان "من أجل نظام جديد للتربية والتعليم " تطرّق خلاله بصورة معمّقة إلى مختلف محاور تصوّرات الوزارة وأولوياتها لتطوير التكوين المهني والارتقاء به.

كما أبرز ممثّل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي استعداد الوزارة للتفاعل الإيجابي مع مقترحات لجنة التربية والتكوين المهني والبحث العلمي والشباب والرياضة ورؤيتها في إطار اصلاح منظومة التعليم العالي . وبيّن أن الوزارة بصدد اعداد دليل مرجعي جديد للتأهيل وإعادة تدريب خريجي التعليم العالي من اجل الاندماج في سوق الشغل.

وخلال النقاش العام تطرّق النواب الى عدد هام من الصعوبات والمخاطر التي تحف بالمنظومة التعليمية. كما قدّموا جملة من المقترحات التي يمكن ان تثري المنظومة الإصلاحية وخاصة المتصلة بمنظومة القيم و جودة التعليم. ودعوا الى إرساء مقاربة تشاركية للارتقاء بالتربية والتعليم العالي.

كما أجمعوا على ضرورة إيلاء أهمية لمنظومة التكوين المهني بدعم مراكز التكوين في مختلف الجهات مع توفير المكوّنين ومزيد الاهتمام بالمرشدين التطبيقيين وتنويع الاختصاصات. هذا وطالب النواب بضرورة معاضدة مجهوداتهم في إطار عملهم الرقابي ولا سيما عملهم الميداني في المؤسسات التربوية وأوساطها.